٢٠١٥: عام التحولات الكبرى

القاهرة - فارس رياض الجيرودي

هناك أيام تمضي دقائقها كأنها عقود وأيام أخرى تمضي ساعاتها كلمح البصر من دون أن تترك أي أثر، ونستطيع أن نعتبر أيام عام ٢٠١٥ المنقضي من الصنف الأول لأنه عام التحولات الإستراتيجية الكبرى بحق، فقد شهدنا خلاله أحداثاً كان يمكن أن ننتظر سنين طوالاً لنشاهد اكتمالها لكن العام الماضي اختصرها، وهي تغيرات ستلقي بآثارها لا شك على مسارات الصراع في منطقتنا والعالم لعقود قادمة.

لقد شهد العام الماضي توقيع الدول الكبرى في العالم (الخمسة+١) للاتفاق النووي مع إيران، وهو ما يترجم عملياً أول اعتراف من العالم والغرب بإيران قوة إقليمية كبرى لا بديل من حجز مقعد لها على أي طاولة تناقش عليها أي من ملفات تسوية الأزمات في المنطقة، وهو اعتراف استغرق من الغرب ثلاثة عقود من محاولات الحصار والعزل والتهديد بالحرب بل وشن الحروب بطريقة غير مباشرة على إيران بتمويل من الأنظمة الوظيفية الخادمة للإستراتيجيات الغربية في المنطقة، ولكنها كلها محاولات ذهبت أدراج الريح، بل شكلت في الواقع تحديات حفزت إيران على تطوير انجازات تقنية واقتصادية وعسكرية حولتها لقوة كبرى صاعدة ليس على مستوى الشرق الأوسط فحسب بل على مستوى آسيا والعالم، ولعل أهم نتائج النجاح الإيراني بالنسبة للشعوب العربية يكمن في تضاؤل القيمة الإستراتيجية لإسرائيل التي كانت تدعي في الماضي قدرة على تطويع المنطقة لمصلحة الغرب لكنها أخفقت في الامتحان عندما ثبت عجزها عن التصدي للمشروع النووي الإيراني، بل إن تجربة حروبها في جنوب لبنان وغزة برهنت عجزاً عن تحمل تكاليف الحروب مع منظمات بإمكانيات عسكرية أصغر بكثير من إيران، لقد كان جوهر الاتفاق النووي مع إيران مقايضة القنبلة النووية التي تأكد للغرب أن الإيرانيين أصبحوا قادرين (تقنياً) على إنجازها (ولو لم تكن واردة في خططهم) في أي لحظة برفع العقوبات الاقتصادية والعزل السياسي عن ذلك البلد التي ستتوافر له نتيجة الاتفاق موارد مالية ضخمة، وسيتحول بفضل ثرواته الطبيعية بجانب ما حققه من تطور اقتصادي وتقني وعسكري لقوة من عيار الدول الكبرى في العالم كألمانيا واليابان، وهو ما سيسمح له بمضاعفة دعمه لحلفائه الإقليميين في محور المقاومة الذين يقفون على خط القتال الأول مع خطر الإرهابين الصهيوني والتكفيري وهما الخطران اللذان تصنفهما القيادة الإيرانية في مقدمة ما يواجه أمنها القومي.

التحول الكبير الآخر الذي شهده الشرق الأوسط عام ٢٠١٥ كان التورط الخليجي في حرب اليمن، وهي ورطة تشير مجريات الصراع الإقليمي والوقائع على أرض المعركة إلى أنها لم تأت مصادفة، لقد وظفت مشيخات الخليج وعلى رأسها السعودية الاحتياطات المالية الضخمة التي وفرتها لها عوائد النفط التي في خدمة المصالح الغربية الكولونيالية حول العالم تمويلاً لانقلابات ولانتخابات ولحروب استهدفت كل من يهدد تلك المصالح من الاتحاد السوفييتي ووريثته روسيا إلى إيران الثورة الإسلامية، كما تلاعبت بأسعار النفط عبر اتباع سياسة إغراق الأسواق وذلك بهدف إلحاق الضرر بالبلدين المنتجين للنفط، وبلغ الجموح السعودي ذروته مع العرض الذي قدمه الأمير السعودي بندر للرئيس بوتين بتأمين أولمبياد سوتشي الشتوي في روسيا من الإرهابيين مقابل تراجع روسيا عن الفيتو فيما يتعلق بالأزمة السورية في مجلس الأمن، ما عنى توجيه تهديد أمني شبه معلن لدولة عظمى، لذلك كان لا بد من تجريد السعودية وبقية المشيخات الخليجية من السلاح الوحيد الذي تمتلكه وتنشر بواسطته الخراب والإرهاب في العالم خدمة لأميركا، أي سلاح المال، وليس هنالك ما يمتص الفوائض المالية ويستنزفها أكثر من حروب الاستنزاف الطويلة، وهكذا مع وصول أمراء الجيل الثاني في السعودية لمراكز القيادة واتخاذ القرار، شنوا حرباً ستكون، كما يبدو، طويلة في اليمن، وهو ما يشبه الاستدراج الذي تعرض له صدام حسين لاحتلال الكويت عام ١٩٩٠.

من الناحية الأخرى لم تمانع الإدارة الأميركية بتورط السعودية في حرب ستضطرها لابتياع المزيد من الأسلحة والقذائف وقطع الغيار الأميركية، ما يعني ضخ مليارات جديدة في عجلة الاقتصاد الأميركي، كما لم تتأخر الولايات المتحدة في تقديم كل مساعدة ممكنة للسعوديين عدا التدخل المباشر في الحرب، والذي سبق أن أعلمت الأنظمة الخليجية أنه لم يعد على جدول الولايات المتحدة لعشرين عاماً قادمة هي الفترة الضرورية التي يقدرها خبراء البنتاغون من أجل ترميم الأضرار التي تعرض لها الجيش والاقتصاد الأميركيان بسبب حربي بوش المجنونتين في أفغانستان والعراق.

لقد تخلى متخذو القرار السعوديون الجدد عن التحفظ الذي عرف به أسلافهم الذين حكموا السعودية خلال العقود السابقة، فأدخلوا مملكتهم ذات القدرات البشرية المتواضعة في حرب مباشرة في بلد ذي طبيعة وعرة وشعب فتي مقاتل يفوق عددياً مواطني الدول الخليجية مجتمعة، وذلك بعد أن اعتادت السعودية منذ حرب اليمن الأولى تمويل حروب لاستنزاف أعدائها من بعيد دون أن تكتوي هي بنارها، وكانت أول ثمار الحرب التي تورطت فيها السعودية تسجيل أكبر عجز في ميزانيتها للعام ٢٠١٥ قدر بـ٩٨ مليار دولار، ويبدو حصاد الخسائر السعودية مرشحا للتصاعد، مع انعدام فرص تحقيق أي نتيجة على الأرض ومع انتقال قتال الشوارع إلى داخل مدن السعودية الجنوبية نفسها، كما أصبحت الحرب مناسبة لتأكيد نجاح التكنولوجيا العسكرية الروسية في مواجهة الأميركية، حيث حصد صاروخ التوشكا السوفييتي القديم رؤوس قيادات الجيوش الغازية لليمن في مناسبتين، محققا دقة كاملة في الإصابة، ومتغلبا على الباتريوت الأميركي، ما دفع المحللين العسكريين حول العالم للتساؤل عن قدرات خلفه الأكثر حداثة وتطوراً (صاروخ اسكندر)، كما دفعهم للتساؤل حول الدعم اللوجستي والاستخباراتي الخارجي الذي يتلقاه الجيش اليمني وحلفاؤه من مقاتلي جماعة أنصار الله والذي مكنهم من تحقيق استهداف دقيق لقيادات العدوان لمرتين متتاليتين خلال فترة قصيرة.

التحول الإستراتيجي الثالث الضخم الذي شهدناه خلال عام ٢٠١٥ كان التدخل العسكري الروسي إلى جانب الجيش العربي السوري في المعركة ضد الإرهاب، وهو تغير إستراتيجي لم يشهد العالم مثيلاً له منذ حاول الاتحاد السوفيتي التدخل عسكرياً في كوبا خلال الستينيات ثم تراجع بتسوية مع أميركا، فروسيا لم تقدم على التدخل في ليبيا التي تمتلك ثروات نفطية ضخمة لا تمتلكها سورية، وهي كذلك اكتفت في ساحتها الخلفية (أوكرانيا) باستعادة القرم ولم تتدخل مباشرة في الحرب الأوكرانية، لكنها أقدمت على التدخل في سورية بعد أن حقق الجيش العربي السوري والدولة الوطنية السورية ثباتا على أرض المعركة لخمس سنوات كاملة، ما برهن لروسيا المهددة بمشاريع الناتو جدوى الرهان على شراكة مع الجيش والدولة السورية لمواجهة جيوش السلفية الجهادية المدعومة غربياً والتي ستزج في معارك أخرى حول العالم لو نجحت في سورية.

لقد حاولت وسائل الإعلام العربية التي يتحكم فيها المال الخليجي استغلال عملية الاغتيال الأخيرة التي نفذتها الطائرات الإسرائيلية للشهيد سمير القنطار من أجل التقليل من أهمية التدخل الروسي في سورية والتشكيك فيه، وهي بذلك لم تخرج عن نطاق دورها المكمل للعمليات العدوانية الإسرائيلية وهو الدور الذي اعتادت تأديته منذ حرب ١٩٦٧، حيث استثمرت كل ما اعتبرته نجاحات عسكرية إسرائيلية من أجل الترويج لمنطقها السياسي المتسق مع إسرائيل وأمنها في وجه كل من يرفع شعار المقاومة في المنطقة.

في الواقع لم يكن في حسبان المقاومين يوماً العمل تحت غطاء جوي روسي أو غير روسي، لكن التدخل الروسي شكل (إضافة للقوة النارية التي قدمها في معركة الإرهاب) مظلة حماية جوية للجيش العربي السوري، وذلك بعدما قام به الإرهابيون خلال حرب السنوات الخمس الشرسة الماضية من استهداف لمنصات الدفاع الجوي السوري، فأصبح على إسرائيل الاستعداد للاصطدام مع روسيا إذا ما فكرت بالعدوان المباشر على وحدات الجيش العربي السوري دعماً للإرهابيين وهو ما اعتادت القيام به في مواقع عدة في فترة ما قبل التدخل الجوي الروسي، والأكيد أن لجم اليد الإسرائيلية وتقييد حركتها سيصب بالنتيجة النهائية في خدمة إطلاق المقاومة التي كان الشهيد القنطار يعد لها في الجولان.

لقد اختتم العام ٢٠١٥ باستهداف شاحنات داعش التي كانت تسرق النفط السوري وتهربه لتركيا، وكذلك بالقضاء على أهم قيادات الإرهاب السوريين على الإطلاق (زهران علوش)، وهي نهاية معبرة عن قرار كبير اتخذه تحالف روسيا إيران ومن ورائهما حليفهما الصيني في منظمة شنغهاي، والذي يتلخص بتقديم دعم لامحدود للدولة والجيش السوريين بهدف قطع ذراع الناتو، وإيقاف لعبة افتعال الثورات الملونة والمسلحة حول العالم، ووضع حد لعربدة دعم المعارضين بالسلاح بهدف هز استقرار الدول التي لا تتوافق سياساتها مع المزاج الأميركي.

تقدم الجيش والدخول الروسي على خط مواجهة الإرهاب أبرز أحداث ٢٠١٥

شهد العام ٢٠١٥ مجموعة من الأحداث والمواقف السياسية والعسكرية التي تركت أثراً كبيراً كان أبرزها الدخول الروسي على خط مواجهة الإرهاب في سورية وتقدم الجيش العربي السوري في عدد من المحافظات وانعقاد لقاءين تشاوريين في موسكو و٣ اجتماعات لمجموعة دعم سورية أسفرت عن قرار دولي يتضمن ملامح عملية تسوية سياسية يقودها السوريون بأنفسهم.

وكان أبرز أحداث شهر كانون الثاني اللقاء التمهيدي التشاوري الأول في موسكو بين وفد الحكومة السورية ووفد من شخصيات المعارضات لبحث حل الأزمة، حيث أعلن ميسر اللقاء فيتالي نعومكن أن هناك أموراً إيجابية كثيرة حصلت وستتم الدعوة إلى لقاء ثان.

وفي نفس الشهر أرسلت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) أول دفعة من القوات الأميركية لتدريب مسلحي ما سمته «المعارضة المعتدلة» في سورية. من جانبه أقر مدير الاستخبارات الأميركية جيمس كلابر أن «١٨٠ أميركياً توجهوا إلى سورية للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية عاد منهم ٤٠ إلى الولايات المتحدة».

كما تبنى مجلس الأمن الدولي قراراً يدين استخدام غاز الكلور كسلاح كيميائي في سورية من أي طرف كان.

وشهد شهر شباط صدور القرار الدولي الشهير ٢١٩٩ الذي دعا إلى قطع التمويل عن تنظيمي داعش وجبهة النصرة وغيرهما من التنظيمات الإرهابية ولكن الدول الغربية والخليجية وتركيا لم تلتزم به.

وفي نيسان انعقد اللقاء التمهيدي التشاوري السوري السوري الثاني في موسكو، والذي تم التوصل فيه إلى بعض النقاط المشتركة حول أفق حل الأزمة في سورية.

كما عقد اجتماع ثلاثي سوري إيراني سويسري في طهران، بمشاركة نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، للتنسيق بشأن المساعدات الإنسانية للشعب السوري.

وجرى اجتماع ثلاثي آخر سوري إيراني عراقي في طهران أيضاً للبحث في إيجاد حلول سياسية للأزمات في المنطقة ومكافحة الإرهاب.

أما شهر أيار فقد شهد استمرار الاتصالات الأميركية الروسية حول سورية بلقاء بين لافروف وكيري لدفع سبل التسوية السياسية للأزمة في سورية.

كما قام تنظيم داعش بتدمير تحف أثرية في مدينة تدمر، وإعدام عالم الآثار السوري الشهيد خالد الأسعد.

أما في شهر آب فكان تبني مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً بشأن سورية يتضمن تشكيل أربع مجموعات عمل، بالإضافة إلى تبني قرار بتشكيل لجنة خبراء للتحقيق في استخدام المواد الكيميائية في سورية.

مقاتلات روسية في مطار حميميم في اللاذقية

وفي شهر أيلول بدأت العمليات العسكرية الروسية ضد الإرهاب في سورية بعد طلب الحكومة السورية ذلك، إضافة إلى إنشاء مركز معلوماتي رباعي في بغداد يضم ممثلي هيئات أركان جيوش سورية والعراق وإيران وسورية بهدف تنسيق جهود محاربة الإرهاب.

وقام تنظيم داعش بتدمير «معبد بل» ذي القيمة الإنسانية التي لا تقدر بثمن في تدمر واعتبرت منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم (يونيسكو) تدمير المعبد «جريمة ضد الحضارة الإنسانية».

وسرب موقع «ويكيليكس» الالكتروني وثيقة سرية أميركية تكشف أن الولايات المتحدة خططت عام ٢٠٠٦ لزعزعة الاستقرار في سورية.

شهر تشرين الأول شهد اجتماعاً دولياً موسعاً في فيينا حول سورية. كما ألقى وزير الخارجية وليد المعلم كلمة سورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة وأكد أن سورية مستمرة بمحاربتها للإرهاب قولاً وفعلاً.

وناقشت وزارتا الدفاع الروسية والأميركية العملية الروسية ضد داعش في سورية. وكان من اللافت تبني مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً يدعو إلى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمحاربة داعش.

ومن أبرز الأحداث خلال هذا الشهر قيام النظام التركي بإسقاط طائرة روسية فوق الأجواء السورية واعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الجريمة طعنة في الظهر من «أعوان الإرهابيين».

وعلى خلفية إسقاط الطائرة قام الجيش الروسي بنشر منظومة (إس ٤٠٠) للدفاع الجوي في قاعدة حميميم في سورية والطراد الصاروخي «موسكوفا» الذي يتولى حماية الأجواء السورية. كما قام تنظيم داعش بتدمير قوس النصر في مدينة تدمر الأثرية.

وخلال كانون الأول الجاري عقد اجتماع دولي موسع في العاصمة النمساوية فيينا لبحث التسوية السياسية للأزمة في سورية بمشاركة ١٨ دولة ومنظمة. وأكد البيان الختامي للمؤتمر على مكافحة الإرهاب والحل السياسي. واختتم اجتماع فيينا الثاني حول الأزمة في سورية ببيان يرسم خريطة الحل السياسي في سورية بأيدي السوريين أنفسهم.

وشهد الشهر ذاته، إصدار قرارين دوليين حول سورية الأول لوقف تمويل الإرهاب والثاني يوضح خريطة عملية التسوية.

كما عُقد اجتماع شاركت فيه تيارات معارضة وتنظيمات مسلحة في العاصمة السعودية الرياض بدعوة من النظام السعودي، بالتوازي مع عقد مؤتمرين الأول في دمشق والثاني في ريف الحسكة لقوى المعارضة داخل سورية.

وفي هذا الشهر تبنى مجلس الأمن الدولي القرار ٢٢٥٣ الذي يلزم الدول بمكافحة تمويل الإرهاب ومنع تقديم أي مساعدة لتنظيمي داعش والقاعدة الإرهابيين. كما وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على مشروع قرار أعدته مجموعة دعم سورية بعد اجتماعها في نيويورك ويحمل الرقم ٢٢٥٤ ويدعو إلى إطلاق مفاوضات لحل الأزمة مطلع العام المقبل بالتوازي مع وقف لإطلاق النار ومرحلة انتقالية خلال ١٨ شهراً تنتهي بإجراء انتخابات.

وتم خلال هذا الشهر اغتيال المقاوم سمير القنطار بقصف صاروخي على مدينة جرمانا. كما أن المعلم ووزير الخارجية الصيني وانغ يي أكدا ضرورة إطلاق الحوار السوري من دون تدخل خارجي وشددا على أهمية تلازم العمل من أجل مكافحة الإرهاب مع إطلاق الحل السياسي.

سانا

الأمين العام لمراسلون بلا حدود كريستوف دولوار

مراسلون بلا حدود: ١١٠ صحفيين قتلوا في ٢٠١٥ بينهم ٩ في سورية

وكالات

قتل ١١٠ صحفيين عام ٢٠١٥ في العالم وفق الحصيلة السنوية لمنظمة مراسلون بلا حدود، بينهم ٦٧ بسبب نشاطهم المهني أو أثناء مزاولة مهامهم لاسيما في العراق وسورية حيث قتل تسعة صحفيين في كل من الدولتين.

وسلط تقرير المنظمة غير الحكومية التي تتخذ من باريس مقراً لها الضوء على الفظاعات ضد الصحفيين التي ترتكبها بشكل متزايد «مجموعات غير حكومية»، مثل تنظيم داعش الإرهابي. وبينت المنظمة أنه ثمة ٥٤ صحفيا محتجزون رهائن في العالم في نهاية ٢٠١٥ بينهم ٢٦ في سورية، كما أن هناك ١٥٣ صحفياً مسجونون بينهم ٢٣ في الصين و٢٢ في مصر. وأحصت المنظمة كذلك وفق ما نقلت عنها وكالة الصحافة الفرنسية، مقتل ٢٧ «صحفيا مواطنا» وسبعة متعاونين مع وسائل إعلام، وطالبت بتعيين «ممثل خاص لدى الأمين العام للأمم المتحدة لحماية الصحفيين». وحسب ترتيب المنظمة فإن العراق وسورية هما الدولتان اللتان سقط فيهما أكبر عدد من الصحفيين في ٢٠١٥، تليهما فرنسا ثم اليمن وجنوب السودان والهند والمكسيك والفيليبين، وأحصت المنظمة مقتل تسعة صحفيين في العراق عام ٢٠١٥ وتسعة أيضاً في سورية وثمانية في فرنسا.

وحذرت المنظمة من أن «هذا الوضع المقلق سببه عنف متعمد ضد الصحفيين ويشهد على إخفاق المبادرات المتخذة من أجل حمايتهم»، وسلط التقرير الضوء على الفظاعات ضد الصحفيين التي ترتكبها بشكل متزايد «مجموعات غير حكومية»، مثل تنظيم داعش الإرهابي.

وعددت مراسلون بلا حدود «التجاوزات التي تخللت العام» بدءاً بالاعتداء على «شارلي ايبدو» وكذلك عملية قتل الصحفي الياباني كنجي غوتو بايدي داعش، ووصفت المنظمة مدينة حلب بأنها «حقل ألغام» للصحفيين والمواطنين الصحفيين على السواء.

وأشارت المنظمة إلى اغتيال المصور الصحفي روبن اسبينوسا في المكسيك وقد عثر على جثته في آب الماضي وهي تحمل «آثار عمليات تعذيب»، وذكرت أيضاً من ضمن حصيلتها مقتل صحفيتين في العالم أحداهما هيندبو حجي محمد في الصومال.

وأعلن الأمين العام لمراسلون بلا حدود كريستوف دولوار في بيان، أنه «من الضروري وضع آلية عملية لتطبيق القانون الدولي حول حماية الصحفيين. ولفت إلى أن ثمة مجموعات غير حكومية ترتكب تجاوزات محددة الأهداف ضدهم على حين أن العديد من الدول لا تلتزم بواجباتها».

وأسفت المنظمة لبقاء ظروف مقتل ٤٣ صحفياً هذا العام «غامضة بسبب عدم إجراء تحقيقات رسمية محايدة ومعمقة، نتيجة سوء إرادة الدول»، ونددت بـ«الإفلات من العقاب للجرائم المرتكبة ضد الصحفيين في العديد من مناطق العالم».

روسيا: مكافحة الإرهاب وتحريك العملية السياسية في سورية تصدرت جدول أعمالنا في ٢٠١٥؟

وكالات

أكدت وزارة الخارجية الروسية أن المساهمة في البحث عن سبل تسوية الأزمة في سورية تصدرت جدول أعمال الوزارة لعام ٢٠١٥ مشيرة إلى أن موسكو قامت بدور بارز في تشكيل مجموعة العمل الدولية لدعم سورية التي توصلت إلى اتفاق بشأن ضرورة مكافحة الإرهاب بالتوازي مع تحريك العملية السياسية بمشاركة جميع القوى السياسية في سورية. وفي بيان أصدرته أمس، أجملت فيه حصيلة عملها لعام ٢٠١٥ أشارت الخارجية الروسية إلى أهمية إصدار مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٢٥٤ الذي يتضمن خطة للتسوية السياسية في سورية على أساس الحفاظ على وحدة أراضي البلاد ومبدأ تقرير مصير سورية من السوريين أنفسهم.

وذكرت أنها ركزت على قطع قنوات تمويل تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، مؤكدة أن «قيام تركيا بإسقاط القاذفة الروسية في أجواء سورية دليل على أن سياسة أنقرة تهدف إلى تشجيع الإرهابيين».

من جانب آخر، أكدت الخارجية الروسية أن «محاولات واشنطن الرامية إلى عزل روسيا باءت بالفشل». كما أكدت، أن «حلف ناتو لا يزال يمثل خطراً على الأمن الوطني الروسي».

وقالت الخارجية الروسية: «إن محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى عزل بلادنا فشلت.. والحوار الثنائي الكثيف على المستويين العالي والأعلى يدل على ذلك بوضوح»، وأشارت إلى أن موسكو واصلت العمل المشترك مع واشنطن في المجالات التي تخدم المصالح الروسية وضمان الأمن والاستقرار الدوليين بما في ذلك سورية وأوكرانيا، كما ساهمت روسيا بالتعاون مع أميركا بشكل كبير في التوصل إلى الاتفاق الشامل لتسوية الملف النووي الإيراني.

ودعت الخارجية الروسية واشنطن، إلى الحوار على أساس المساواة والاحترام المتبادل والتخلي عن محاولات الابتزاز، مشيرة إلى أن «الخطوات غير الودية ومحاولات الضغط على روسيا من واشنطن لقيت خطوات مقابلة»، كما طالبت موسكو واشنطن بوقف حملة اختطاف مواطنين روس في دول ثالثة.

وأشار البيان إلى أن موسكو اضطرت لاتخاذ تدابير لمواجهة التهديدات التي يمثلها حلف شمال الأطلسي (ناتو) على الأمن القومي الروسي، بسبب سياسة قيادة الحلف الخاصة باحتواء روسيا وزيادة قواته في دول شرق أوروبا والبلطيق وتكثيف التدريبات العسكرية قرب حدود روسيا.

وبينت الخارجية الروسية أن الجانب الروسي استخدم قنوات الحوار السياسي من أجل توضيح المخاطر المحتملة والانعكاسات السلبية لتغيير ميزان القوى في أوروبا ورسم حدود فاصلة جديدة في القارة الأوروبية.

خامنئي: أعداء الأمة الإسلامية يريدون تدمير سورية واليمن وليبيا

وكالات

حذر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران علي خامنئي من أن أعداء الأمة الإسلامية يعملون على إثارة الفتنة في المنطقة، لافتاً إلى أنهم يريدون تدمير البلدان الإسلامية في سورية واليمن وليبيا وغيرها، كما يمارسون ضغوطهم على المسلمين في البحرين.

وخلال استقباله أمس المشاركين في مؤتمر الوحدة الإسلامية، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أعرب خامنئي عن أسفه لنجاح «هؤلاء الأعداء في افتعال الحروب الداخلية بين المسلمين».

وقال: «إن تناقضات الحضارة الغربية تكشف اليوم عن نفسها بأن الدور الإسلامي قد حان لبناء حضارة إسلامية معاصرة بعزيمة المسلمين» داعياً الأمة الإسلامية إلى إطلاق أجواء جديدة وإقامة حضارة إسلامية حديثة.

واعتبر خامنئي أن الحديث عن المذاهب الإسلامية المتعددة في الخطاب الأميركي يشكل خطراً على الأمة الإسلامية لأنه ينطوي على هدف جديد وهو إثارة الفتن بين هذه المذاهب عبر الادعاء بالوقوف إلى جانب فئة إسلامية ضد أخرى.

وأدان الصمت حيال المآسي التي ترتكب في العديد من الدول الإسلامية ومنها ما جرى مؤخراً في نيجيريا، لافتاً إلى أن خطابه موجه لعلماء ومثقفي العالم الإسلامي الذين لا يعتبرون الغرب قبلتهم، في حين لا يعول كثيراً على السياسيين الذين يوالون الغرب وسياساته الاستعمارية.

ويشارك مفتي الجمهورية أحمد حسون والسفير السوري في طهران عدنان محمود وسفراء الدول الإسلامية في مؤتمر الوحدة الإسلامية التاسع والعشرين الذي بدأت أعماله الأحد في العاصمة الإيرانية طهران تحت عنوان «التحديات التي تواجه العالم الإسلامي» بمشاركة وفود من ٧٠ دولة.

وأول أمس جدد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني موقف إيران الداعي إلى الحل السياسي للأزمة في سورية، مشيراً إلى أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ يشكل بداية لبذل الجهود الرامية لحل الأزمة في سورية عبر الطرق السياسية.

وخلال استقباله رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق عمار الحكيم، قال شمخاني: إن «توجه بعض الدول لدعم الإرهاب أدى إلى إلحاق خسائر عظيمة مادية وبشرية في سورية والعراق وساهم في تفشي ظاهرة الإرهاب»، موضحاً أن أميركا لا تسعى إلى القضاء على تنظيم داعش الإرهابي بل تستغل التيارات الإرهابية كأداة إعلامية وسياسية لإضفاء الشرعية على نفوذها طويل الأمد في المنطقة.

وقال شمخاني: إن إرادة الشعوب وعزم الحكومات هي القادرة على إعادة الأمن والاستقرار مرة أخرى إلى سورية والعراق»، داعياً دول المنطقة إلى تعبئة كل طاقاتها لاجتثاث التهديد المتزايد للإرهاب دون الاهتمام لوعود الدول الخارجية.

موسكو: خروج المسيحيين من الشرق الأوسط له عواقب وخيمة

في موقف أكدت عليه موسكو مرارا وتكرارا عبر سنوات الأزمة السورية فيما يتعلق بمسيحيي الشرق الأوسط، جددت وزارة الخارجية الروسية قلقها على مصير الوجود المسيحي في المنطقة على خلفية توسع دائرة هجمات تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية. وحذر مفوض الخارجية الروسية لحقوق الإنسان قسطنطين دولغوف في مقابلة صحفية من أن «خروج المسيحيين من الشرق الأوسط عملية خطيرة قد تأتي بعواقب وخيمة على نسيج المجتمعات العربية، وتعرقل الحفاظ على التراث التاريخي والروحي ذي الأهمية الحيوية بالنسبة للبشرية برمتها».

ووصف دولغوف الوضع الحالي في الشرق الأوسط في مجال الشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان بالخطير للغاية وذلك على خلفية المجازر التي يرتكبها «المتطرفون الراديكاليون» بحق أولئك الذين يرفضون أيديولوجية الكراهية.

وأشار دولغوف إلى تراجع أعداد المسيحيين في سورية والعراق جراء استمرار اعتداءات تنظيم داعش الإرهابي. ودفعت الاعتداءات الإرهابية للتنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية المدعومة من بعض الدول الغربية وتركيا والسعودية وقطر، في سورية والعراق، والعقوبات الاقتصادية الجائرة، دفعت عشرات آلاف المواطنين في كلا البلدين إلى الهجرة عبر وسائل عدة ومنها ما بلغ من الخطورة حد أن يدفع المهاجرون أرواحهم ثمن تلك الهجرة لاسيما من اتبعوا طريق البحر عبر زوارق غير مؤهلة للإبحار ما أدى في نهاية المطاف بكثير من تلك الموجات البشرية إلى الغرق في مياه المتوسط.

سانا